المرحلة الثانية **د اياد عايش محمد**

المحاضرة السادسة - الفصل الدراسي الثاني – تاريخ البلاد العربية الحديث :

إصلاحات السلطان عبد المجيد :

وبعد وفاة محمود الثاني خلفه السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦٨) وقد هذا السلطان بعدد من المفكرين والمصلحين العثمانيين الذين يأتي رشيد باشا في مقدمتهم . ورشيد باشا هذا يعد من أبرز دعاة الإصلاح ، وقد ولد في استانبول وظهرت مواهبه وهو كاتب صغير في أحد أقلام الباب العالي ما لبث أن تقلد مناصب سياسية كبيرة واتصل بكبار رجال الدولة وقد انصرف منذ نشأته إلى دراسة العلوم الدينية والمدنية واتقن اللغتين الفرنسية والانكليزية ، ثم عين سفيرا لبلاده في لندن وباريس واستوزر للخارجية وعهد إليه بمنصب الصدارة العظمى وهو لم يتعد الثلاثين من العمر .

ولقد ندب لهذا المنصب ست مرات ، وحضر مندوبا عن بلاده في عدة مؤتمرات دولية واستفد من رحلاته وكان معجبا بالنظام الدستوري الانكليزي وصار من أشد الدعاة حماسة له فعزم على إعلان المساواة وإلغاء الفوارق بين أبناء وطنه ، وقد استطاع بسهولة أن يضمن لخططه الاصلاحية تأييد السلطان الشاب الذي كان يطمح كما يقول المؤرخ الألماني كارل بروكلمان للظهور بمنظر المنقذ الوطني لبلاده في أعين الأوربيين جميعا .

لقد بدأت بعهد السلطان عبد المجيد مرحلة جديدة من حركة التنظيمات امتدت حتى ١٨٧٧ وتستند التنظيمات إلى مرسومين إصلاحيين أساسيين صدر الأول سنة ١٨٣٩ وعرف باسم خط شريف كولخانة ، وصدر الثاني ١٨٥٦ وعرف باسم خط شريف همايون ، ولقد جاء هذان المرسومان استجابة لضغط دعاة الاصلاح في الدولة العثمانية من جهة، والحيلولة دون تدخل الدول الاربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بدعوى حماية الاقليات المسيحية وغيرها من جهة اخرى، فكيف صدر هذا المرسومان وما مضمونهما ؟

١ـ خط شريف كولخانة :

أعلن السلطان هذا المرسوم في ٣ تشرين الأول سنة ١٨٣٩ في حفل رسمي كبير في قصر كولخانة أي قصر الورد حضره الوزراء والأعيان ورجال الدين والسلك الدبلوماسي وأطلقت عند قراءته مئة طلقة وطلقة ، ومما جاء في مقدمة المرسوم :

((لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها ، ولذا كانت قوة ومكانة سلطتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حد الغاية ، وقد انعكس الأمر منذ مئة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا القوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر ....

واعتمادا على المعونة الالهية واستنادا على الإمدادات الروحانية النبوية قد رؤي من الان فصاعدا أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة والمواد الأساسية لهذا القوانين هي عبارة عن الامن على الأرواح ، وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج ، وهيأة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال)) .

لقد كان هدف (خط شريف كولخانة) ضمان حقوق أفاد الدولة العثمانية بصرف النظر عن معتقدهم الديني أو اختلافهم القومي ، لذلك فقد تضمن المرسوم أهمية وقوف الحكومة ضد أي تهديد يقع على حياة أو كرامة أو ملكية الأفراد العثمانيين ، وإن المنتمين سواء كانوا مجرمين عاديين ام سياسيين سيحاكمون بصورة علنية .

ومن ناحية الضرائب انتقد المرسوم الاصلاحي طريقة الالتزام في جمع الضرائب وأكد أن ((أصول الالتزامات المضرة المعتبرة من ضمن أسباب الخراب)) والالتزام يعني (تسليم مصالح المملكة السياسية وإدارتها المالية بيد رجل ،

وبالاحرى أن نقول : بوضعها تحت قهره وجبره ، فإنه إن لم يكن رجلا أمينا فلا شك أنه ينظر إلى فائدته الشخصية وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم) لذلك فقد أعلن المرسوم أن الضرائب ستوزع في المستقبل بصورة عادلة على جميع طبقات الشعب ، وإن طريقة جمعها ستتحسن وأخيرا تعهد مرسوم كولخانة بتنظيم التجنيد وتحديد فترة الخدمة العسكرية للمجندين الاجباريين ذلك لأن الجاري كما أشار المرسوم للآن ، هو عدم النظر والالتفات إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة ، بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن حملها ومن البعض الاخر انقص مما تتحمل وهذا فضلا عما فيه من عدم النظام فإنه موجب لاختلال موارد الزراعة والتجارة .

وتعهد السلطان عبد المجيد في هذا المرسوم بتطبيق القوانين الجديدة التي ستنظم شؤون الحياة في الدولة العثمانية بموجب المرسوم وقال ((وبما إن هذه القوانين الشرعية ستوضع لإحياء الدين والملك والملة فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا ... بعدم وقوع أي حركة مخالفة لها وسنحلف قسما بالله العظيم في اودة الخرقة الشريفة (محل وضع الاثار النبوية) بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تحليفهم أيضا وعلى هذا كل من خالف هذه القوانين مهما كانت صفته سيجري توقيع الجزاءات اللازمة عليه بدون رعاية رتبة ولا خاطر) ووعد بإزالة الرشوة ودفع مرتبات الموظفين الصغار في الدولة .

لقد كان مرسوم كولخانة خطوة كبيرة نحو الاخذ بالقوانين الوضعية حين قرر المساواة التامة بين المسلمين وغيرهم محاولة لمنع الدول الأوربية الكبرى من التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الجماعات غير الاسلامية .

١ـ خط شريف همايون :

صدر المرسوم الهمايوني الثاني في عهد السلطان عبد المجيد في ١٨ شباط ١٨٥٦ في اعقاب انتهاء حرب القرم (١٨٥٤ – ١٨٥٦) التي نشبت بسبب الصراع بين روسيا وفرنسا على حماية الأماكن المقدسة بفلسطين . وادعاء كل طرف حق حماية المسيحيين الكاثوليك والارثودكس هناك .

كما جاء صدور في ذلك الوقت بمثابة إعلان من الحكومة العثمانية عن مقاصدها النبيلة ونياتها الطيبة نحو رعاياها من غير المسلمين وعن رغبتها الأكيدة في الاصلاح والتطور واقتفاء خطوات الدول الأوربية في معارج التقدم والرقي .

أكد المرسوم الجديد الذي وصفه الكاتب الانكليزي ايفرسلي بأنه (ما كانا كارتا الدولة العثمانية) جميع العهود الاصلاحية التي قطعت في مرسوم ١٩٣٩ والمتعلقة بالعدالة والمساواة المطلقة بين جميع الرعايا دون تمييز في الدين أو الطبقة أو الجنس ، وصرح في الوقت نفسه بإبقاء الحقوق والامتيازات (التي منحت من قبل أجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل غير المسلمة) في الدولة العثمانية ، وقرر بعض الأسس لتثبيت هذه الأمور بالتفاصيل اللازمة ومن ذلك تشكيل مجالس جسمانية ومجالس روحانية يمثل فيها الرهبان وعوام كل طائفة لإدارة مصالح طوائف المسيحيين والتبعة غير المسلمة والبلاد والقرى والمدن التي يكون جميع أهاليها من مذهب واحد .

وقد ترك المرسوم جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى هؤلاء الرؤساء وتلك المجالس ، وكذلك جميع الأمور المتصلة بأوقاف الاديرة والكنائس والمدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة ، وتضمن المرسوم الموافقة على قيام كل طائفة بفتح مدارس أهلية ، إلا أن طرق التدريس واختيار المعلمين يكون (تحت ملاحظة مجلس المعارف المختلط المعين أعضاؤه من طرفنا الملوكي) وأكد المرسوم المساواة في الضرائب بين سائر المواطنين العثمانيين وهذه المساواة في الحقوق تتطلب المساواة في الواجبات (فالمسيحيون وسائر التبعية غير المسلمة يسحبون نمرة قرعة مثل المسلمين) أي يؤدون الخدمة العسكرية كإخوانهم المسلمين .

كما تضمن المرسوم ضرورة العمل لتنظيم ميزانية سنوية للدولة والسعي (لتعيين الأسباب التي تكون منبعا لثروة ممالكنا المحروسة المادية وتخصيص رأس مال المقتضى وفتح الجداول والطرق اللازمة لتسهيل نقل محصولات ممالكنا ومنع

الأسباب الحائلة دون توسيع نطاق التجارة والزراعة وإجراء التسهيلات الحقيقية لذلك ، ويلزم النظر في الأسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف الأجنبية) .

لقد تولى المجلس الأعلى للتنظيمات وكان قد تشكل سنة ١٨٥٤ مهمة تنظيم حركة الاصلاح وتوجيهها ووضع التشريعات اللازمة التي تحميها وتدفع بها إلى الإمام وقد قام هذا المجلس بدور كبير في توسيع حركة الاصلاح وتنفيذ برامجها ، ويشير الكاتب اللبناني شفيق حجا إلى ان تكون هذا المجلس يدل على أن الحكومة العثمانية أصبحت مدركة لأهمية الاصلاح وتحقيق أكبر قسط ممكن منه ، لأنه الوسيلة الناجمة لشفائها من عللها المستعصية ولاستعادة قوتها وعزتها ومجدها ، وكان من أبرز أعضاء هذا المجلس رجلان من كبار رجال الاصلاح في الدولة العثمانية هما : عالي باشا وفؤاد باشا اللذان تناوبا على رئاسته بضع سنوات .

ولد عالي باشا في استانبول سنة ١٨١٤ وانصرف في أول أيامه إلى تحصيل العلوم والاداب العربية والتركية ، واتقن اللغتين الانكليزية والفرنسية وكان رشيد باشا يصطحبه في سفراته سكرتيرا له ، وفي سنة ١٨٤٠ عين مستشارا لوزارة الخارجية ثم أصبح القائم بأعمال السفارة العثمانية في لندن ، ووزيرا للخارجية ست مرات وصدرا أعظم للدولة العثمانية ثلاث مرات ، وكان يؤمن بالإصلاح وفي تقريره الذي رفعه إلى السلطان عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦) أشار إلى الخطر المحدق بالدولة إن لم يبار بتطبيق النظم الحديثة في كل مرافقها ونشر الحرية والعدالة والقضاء على الرشوة وتحديد صلاحيات الوزراء والولاة ، وكانت سياسته الخارجية تقوم على أساس التقرب من الانكليز وكسب ودهم ما داموا يسعون في سياستهم إلى المحافظة على كيان الدولة العثمانية وتحقيق التوازن الدولي ، إلا أنه تحول عنهم ولم يعد يخطب ودهم بعد أن تغيرت سياستهم وظهرت أطماعهم تجاه الدولة العثمانية وولاياتها ، وفي توفي ١٨٧١ .

أما فؤاد باشا فأبوه شاعر تركي مشهور هو كجه جي زاده محمد عزت ، درس الطب والفلسفة ، وقد جلب انتباه رشيد باشا فعينه مترجما في الباب العالي ثم كاتبا أول في السفارة العثمانية بلندن ثم سفيرا في روسيا ، وقد اشترك في مؤتمرات دولية

مهمة وتقلد منصب وزارة الخارجية ثم عين صدرا أعظم ، وكان فؤاد باشا من المصلحين الذين حثوا في تقاريرهم السلاطين على استخدام المسيحيين في المناصب العليا كتدبير لمنع تدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة .

ويتألف المجلس العالي للتنظيمات من ثلاثة اقسام : إداري وتشريعي ومالي ويعنى كل قسم بالمسائل الداخلة ضمن اختصاصه ، وراحت الدولة بالتعاون مع هذا المجلس تعمل على استكمال مشروعات الاصلاح ، فأنشأت ففي سنة ١٨٥٦ البنك المركزي العثماني ليساعد في تدعيم الاقتصاد .

كما أصدرت أول عملة ورقية عثمانية ، وفي مجال التعليم تم في في سنة ١٨٤٥ تأليف لجنة سباعية من أغزر الرجال علما وكفاءة وكلفتهم بدراسة أوضاع المدارس وتقديم التوصيات اللازمة لتنظيم التعليم ونشره ورفع مستواه ، وفي اواسط سنة ١٨٤٦ قدمت اللجنة تقريرا ضمنته منهاجا طويلا مفصلا يتناول مراحل التعليم الثلاث الابتدائية والثانوية والعالية ، واقترحت تشكيل ديوان للمعارف العمومية ليشرف على شؤون التعليم وعلى أثر ذلك زيد عدد المدارس الابتدائية وأنشئت بعض المدارس المتوسطة التي كانت تدعى (الرشدية) وصدر قرار بتأسيس أول جامعة عثمانية ، وفي سنة ١٨٤٧ تحول ديوان المعارف العمومية إلى نظارة أي وزارة، وقد اخذت هذه الوزارة على عاتقها إنشاء مدارس حديثة خارج نطاق سيطرة رجال الدين تدرس العلوم الحديثة ومنها الحساب والهندسة والصحة والجغرافية والتاريخ ، وكان مدرسوها ممن دربوا تدريبا خاصا بعيدا عن السلطات الدينية ، وفي عام ١٨٦٦ افتتحت مدرسة اليسية في غلطة سراي باستانبول وجعلت لغة التعليم فيها الفرنسية إلا في دروس التاريخ والتربية والوطنية والجغرافية وهكذا دخلت الثقافة الأجنبية في التعليم .

ومع أن نتائج هذه التغييرات في مجال التعليم كانت محدودة متواضعة في أول الأمر فإن منزلتها ، كما يقول شفيق جحا ، كانت كبيرة لسببين أولهما : إنها كانت نقطة انطلاق صحيحة وفعالة لتطوير المجتمع العثماني ، وقد ظهر أثرها بجلاء في

مـا بعـد ، وثانيهمـا : إن هـذا التنظـيم انتـزع التعلـيم مـن أيـدي رجـال الـدين والعلمـاء ووضعه تحت إشراف الدولة وفتح أمامه آفاقا واسعة للتطور .

وأما من الناحية الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يحث الخطـا نحـو الحيـاة العصرية ، وبدت علامات ذلك في تنظيم دوائر الحكومة وتزويدها بالأثـاث الجيدة ، كمـا حلـت البـزة الرسـمية الغربيـة والطربـوش محـل الأثـواب الفضفاضـة والعمـائم ، وانتقل الأشراف والوجهاء والاثرياء في العاصمة والمدن العثمانية الكبرى من بيوتهم فـي الأحيـاء القديمـة وسـكنوا فـي منـازل حديثـة علـى الرطـاز الأوربـي علـى خلـيج البسـفور فـي اسـتانبول ، وفـي أحيـاء جديـدة مـن القـاهرة وبغـداد و دمشـق وبيـروت وغيرها من المدن ، حتـى أن السلطان العثمـاني نفسـه انتقل من السرايا القديمـة إلـى قصر علـى حافـة البحـر مـزين بالثرايـا والمرايـات المذهبـة والأثـاث الـوثير ، ولـم يعد يظهـر بمظهـر الطاغيـة الشـرقي ، بـل اخـذ يبـدو حاكمـا مسـتبدا عـادلا وعلـى كتفيـه رمانات من الوشي والقصب للزينة وعلى صدره النياشين ، وله لحية مهندمة .